



بالإضافة إلى ملفه الطبي. سلطات الرياض لم توضح منذ ذلك التاريخ حتى هذه اللحظة اسم الشركة المزودة للأساور، واكتفت بشرح آلية عملها فقط، ومنها أن الأساور تعمل بنظام «جي بي أس» لتحديد مكان الحاج، ويمكن عبر تطبيق في جوال كل العاملين

في نطاق مراسم الحج من الموظفين السعوديين أن يطلعوا على تحركات الحاج ومعلوماتهم البيانية من التطبيق في هواتفهم، من دون الحاجة إلى الاقتراب من الحاج وسؤاله عن بياناته. والخطورة تكمن في أن قاعدة بيانات ما يقارب ثلاثة ملايين

شخص من مختلف دول العالم، صارت بعهددة شركة تشارك العدو الإسرائيلي في نشاطاته الأمنية، وخاصة التنكيل بالفلستينيين في السجون والمعابر الحدودية وعلى الحواجز العسكرية. وخلال محاولة «الأخبار» الحصول على إجابة واضحة من «جي فور أس» عن سؤال بشأن أنها المزود لسلطات الحج السعودية بالأساور، وبعد ماطلة دامت لأيام، أجاب مكتبها الإعلامي في لندن حرفياً بالقول: «جي فور أس هي المزود الحالي لوزارة الداخلية السعودية بتكنولوجيا المراقبة الإلكترونية، وهي كذلك منذ سنوات مضت، لكن لسنا على علم بوجود متطلبات جديدة تتعلق على وجه الخصوص بالحج»، ما يوحي بتهرب واضح من الإجابة عن مسؤوليتها تزويد السلطة المنوط بها الإشراف أمنياً على مراسم الحج (الداخلية السعودية) بمعدات الكترونية بغرض المراقبة، وهي الوظيفة الأساسية للسوار الإلكتروني المذكور.

وهذا العام، تتفاخر الرياض بإدراج ما سمته «المسار الإلكتروني» للمرة الأولى، ويندرج فيه مشروع السوار نفسه، بالقول إن «المسار» سيساهم في تسهيل طواف الحج وإفادتهم في المشاعر، وكل هذا يأتي وفق وصف السعوديين «لخدمة ضيوف الرحمن وتسهيل حركتهم ومساعدة المرضى منهم وكبار السن». لكن اللافت أن المملكة تحاول تسويق روايتها من باب الحرص على الحجيج وخدمتهم وحماية أمنهم، مع أن إحام شركة متعاملة مع العدو في موسم الحج هو انتهاك لخصوصية ولأمن الحاج الذين يأتون من خلفيات متعددة.

في المقابل، يبرز «الحرص» السعودي في قضية شركة «هواوي» الصينية التي بحثت السلطات السعودية فسخ عقد معها عام 2012 حرصاً على أمن معلومات شركة «أرامكو» كما تظهر إحدى وثائق «ويكيليكس»، وذلك لتعامل تلك الشركة مع الحكومة الإيرانية في وقت متزامن؛ لكن، يتعطل هذا «الحرص» عندما يتعلق بأمن وبخصوصية الحجاج المسلمين، لأن المصلحة السعودية الخاصة ستكون فوق مصلحة مسلمي العالم، كما يظهر من هذه المقارنة.

والواقع أن إصرار الرياض على علاقة مميزة مع هذه الشركة البريطانية تظهر مجدداً في وثائق «ويكيليكس»، التي تشير وثيقة أخرى منها إلى أن «جي فور أس»

### قاعدة بيانات 3 ملايين حاج بعهددة شركة أمن تقدم خدمات مهمة لإسرائيل

اشترت عام 2012 بنادق قناصة لمصلحة السفارة السعودية لدى وارسو، في دلالة على أن علاقة السعودية بالشركة العابرة للقارات أكبر من أن تهزها نشاطات حركات مقاطعة إسرائيل أو حقوقيين يدافعون عن حقوق الفلسطينيين.

وتقول «جي فور أس» في تقريرها نصف السنوي لهذا العام (صدر في 10 آب الماضي)، إن أرباحها في الشرق الأوسط والهند حققت أرقاماً غير مسبوقة، ولا سيما في السعودية والهند معاً، علماً بأن الشركة تحرص على إخفاء أرقامها في ما يخص السعودية حصراً.

وتلك الأرباح ارتفعت من 348 مليون جنيه استرليني عام 2015 إلى 405 ملايين هذا العام.

وقد يبرز تساؤل عن مدى استفادة النظام السعودي من الخدمة التي تؤمنها «جي فور أس» عبر السوار الجديد، وهذا التساؤل يبقى مشروعاً، وخاصة إذا علم أن مراقبة أي حاج من أي دولة أتى منها يؤمنها السوار عبر تتبع حركته خلال أدائه المناسك، ما يعني أنه يمكن الاطلاع على اجتماعاته بحجاج آخرين من بعثات دول أخرى، أو الاستعانة بتفاصيل مسبقاً عن شخص معين يشغل منصباً حساساً في دولة منافسة للرياض في السياسة، ما يتيح للأمن السعودي مراقبته عن كثب وتتبع آثاره لأغراض استخبارية قد تصل إلى الاستهداف المباشر إذا لزم.

وما يزيد هذه الاحتمالات هو أن استحداث مشروع السوار بدأ التفكير فيه جدياً بعد حادثة منى في موسم العام الماضي، وخاصة في ظل التخطيط الذي أظهرته الرياض عقب الكارثة ولا سيما في مسألة التعرف إلى هوية العشرات، إن لم يكن المئات، من الحجاج الضحايا الذين تشوهت جثامينهم، كان النظام السعودي يوجه رسالة إلى العالم الإسلامي يقول فيها عبر تطبيق مشروع السوار، إنه بهذه الطريقة سيتمكن التعرف إلى جميع الحجاج في حال وقوع كارثة تدافع جديدة، وهو بذلك يطمئنهم إلى طريقة تضمن إعادة جثامين الضحايا إلى ذويهم في بلدانهم، بدلاً من أن يكون السعي منصباً على إيجاد حل جذري ينهي كوارث التدافع، ويضع حداً لمخاوف ملايين المسلمين حول العالم من سوء التدبير. على الأقل. الذي حصد أرواح الآلاف.

## انقسام حلفاء الرياض يتوسّع:

# مواجهات بين «الإصلاح» وموالي هادي

فريقين متصارعين. يؤكد مصدر محلي في تعز، في حديث إلى «الأخبار»، أن مواجهات عنيفة بين فصائل «المقاومة» المدعومة من «التحالف» دارت، السبت الماضي، في شارع جمال وسط تعز المدينة، بين مسلحي قائد «المجلس العسكري» صادق سرحان (الموالي للفريق علي محسن الأحمر)، ومؤيدي المحافظ المعين من الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي، علي المعمرى، وقد استمرت لساعات وانتهت بمقتل سائق سرحان، وإصابة مدير مكتبه خالد عقيل بجروح بالغة.

وتعرض منزل المعمرى للحصار على يد عشرات المسلحين المواليين لحزب «الإصلاح»، وظل محاصراً من العناصر الذين اعتلوا تبة المعصور منذ عصر الجمعة حتى صباح السبت، للمطالبة بإطلاق أحد أفراد «اللواء 35» (متهم في قضية قتل)، وبصرف مرتبات المجندين الجدد المواليين لـ«الإصلاح»، خاصة أن المعمرى رفض صرف مرتبات لهم. وتقول مصادر مقربة من «مقاومة تعز» إن المواجهات بين تيار المحافظ

شهدت الأيام الماضية مواجهات مسلحة بين مقاتلين من «الإصلاح»، ومؤيدي محافظ تعز الذي عينه عبد ربه منصور هادي، في ضلعه جديد من فصول الانقسام بين حلفاء الرياض في اليمن

### صنعاء - رشيد الحداد

تتصاعد خلافات الفصائل المسلحة الموالية للتحالف السعودي في اليمن لتتحول من تبادل الاتهامات إلى المواجهات المسلحة. ففيما تبادل حلفاء الرياض الاتهامات بالوقوف وراء العمليات الإرهابية التي تشهدها محافظة عدن جنوبي البلاد، تطورت خلافات الفصائل المسلحة في محافظة تعز، من مستوى القيادات الميدانية إلى القيادات العليا، لتنتهي بانقسام الجماعات المسلحة إلى

الرسمي باسم «المجلس العسكري» في تعز، منصور الحساني، أن قيادة السلطة المحلية في المحافظة والقادة العسكرية والأمنية وبعض الشخصيات الاجتماعية تمكنوا من احتواء المواجهات التي حدثت وسط المدينة بين تلك الفصائل وفرض التهدئة بين الطرفين.

وأشار الحساني إلى اجتماع عُقد بين السلطة المحلية في المحافظة،

### اتهم الحزب الإخواني بن بريك بالعمل لمصلحة إيران في عدن

وبين قيادات «المجلس العسكري» و«المقاومة» و«قيادة المحور» مساء أول من أمس، أقر «رد الاعتبار» للسلطة المحلية ممثلة بالمحافظ، وتسلم أربعة من المعتدين على منزل المحافظ، وذلك من العقيد سرحان وعارف جامل لإدارة أمن المحافظة، وأيضاً التزام القياديين عدم تكرار الاعتداء على المحافظ، على أن تتحمل السلطة المحلية الموالية لهادي

التعويض في ما يتعلق بالقتلى والجرحى، كسلطة، وليست كطرف فيه.

في سياق مماثل، إنما في عدن، شن وزير الدولة في حكومة هادي هاني بن بريك هجوماً عنيفاً على حزب «الإصلاح»، واتهمه بـ«تمويل ودعم الإرهاب والوقوف وراء العمليات التخريبية التي تشهدها مدينة عدن». جاء ذلك عقب اتهام عناصر حزب «الإصلاح» للقيادي السلفي بن بريك، بـ«العمل لمصلحة إيران في عدن». وفي أول رد من «الإصلاح»، طلب الحزب رسمياً من هادي، إقالة الوزير بن بريك. كذلك طالب هادي وحكومته والقوى السياسية الموالية لهم بموقف صريح من اتهامات وزير دولة في حكومة الرئيس المستقيل، واعتبر أن ما يصدر عن الوزير من اتهامات بحق تيارات سياسية «لا يقل خطورة عن الأعمال الإرهابية التي تستهدف المناطق الخاضعة للتحالف». كما اتهم «الإصلاح» بن بريك بالإساءة للسعودية والعمل على الإساءة لـ«الشرعية» والطعن في خالصتها.